القاهرة فى :٢٦ فبراير ٢٠١٩

السيد / رئيس مجلس ادارة
بنك

تحية طيبة وبعد،،

أرجو أن أشير الى قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة فى ١٧ يناير ٢٠١٨ والمبلغ لمصرفكم بكتابنا المؤرخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ بإلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقا لمعيار (IFRS9) إعتباراً من عام ٢٠١٩ (إعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية أخر ديسمبر من كل عام وإعتباراً من أول يوليو ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التى تعد القوائم المالية أخر يونيو من كل عام).

وتجدون رفق هذا التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار والتى تم إعدادها فى ضوء ما أظهرته القوائم المالية التجريبية التى أعدتها البنوك خلال عام ٢٠١٨.

ونشير فى هذا الشأن الى ما يلى:

- تطبق تعليمات المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS9) على جميع البنوك وفروع البنوك الاجنبية العاملة فى مصر والخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزى وكذا فروع البنوك المصرية بالخارج وذلك على كلاً من القوائم المالية المنفردة والمستقلة والمجمعة للبنوك.
- عند بداية فترة التطبيق الأولي لهذه التعليمات يجب على البنك التحقق من سلامة وصلاحية وفاعلية النماذج (Validation) المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss ECL) وذلك من خلال جهة مستقلة عن البنك (بخلاف مراقبى حسابات البنك) بهدف تقييم فاعلية النماذج ودقة النتائج، مع ضرورة موافاة البنك المركزي المصري بتقرير الجهة التي قامت بتقييم الصلاحية ودقة النتائج قبل إصدار القوائم المالية عن الربع الاول للتطبيق بخمسة عشرة يوماً علي الأقل.

ويتم إخطار البنك المركزي قبل الاتفاق مع الجهة التي سوف تقوم بالتحقق من سلامة وفاعلية النماذج المستخدمة.

- يقع على عاتق مراقبى الحسابات – في إطار مهامهم كمراقبي حسابات للقوائم المالية السنوية والمرحلية للبنك - مسئولية التحقق من سلامة إجراءات البنك بخصوص منهجيات وأساليب إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وعلى مراقبى الحسابات موافاة البنك المركزي المصري بتقرير خاص بشأن سلامة

الإجراءات وكفاية مخصص الاضمحلال من قبل البنك وذلك رفق القوائم المالية المرحلية والسنوية.

- سيقوم البنك المركزى المصري بإتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من سلامة المنهجيات والآليات المطبقة من البنوك لإحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ونماذج الأعمال الخاصة بتصنيف الأصول والإلتزامات المالية.

- يتعين أن تقوم لجنة المراجعة ولجنة المخاطر بالبنك (او من يحل محلهما لدي فروع البنوك الاجنبية) كل فيما يخصه بعقد إجتماعات دورية مع الإدارات المعنية بالتطبيق والحصول علي تقارير دورية ربع سنوية علي الأقل ، وكلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق ومراحله والصعوبات التي تواجه عملية التطبيق وذلك كله بهدف إطلاع مجلس إدارة البنك (أو من يحل محله لدي فروع البنوك الاجنبية) علي كافة المعطيات المتصلة بالالتزام بالتطبيق ولمساعدته في ممارسة دوره الاشرافي في هذا الشأن.

- علي إدارة المخاطر أن تقوم بدور رئيسي في الإلتزام بمتطلبات هذه التعليمات وخاصة بالنسبة لمنهجيات تجميع الأصول المالية (Grouping) التي تنطوي علي مخاطر ائتمان متشابهه وتصنيف الاصول المالية (Rating) وتحديد مراحل القروض و التسهيلات / أدوات الدين (Staging) ووضع منهجيات وسياسات حساب خسائر الائتمان المتوقعة.

وأود أن أؤكد في هذا الشأن الي أنه يتعين على مجلس إدارة البنك (أو من يحل محله بالنسبة لفروع البنوك الاجنبية) الإشراف المباشر والمتابعة اللصيقة لتنفيذ تلك التعليمات ، ومراعاة التحقق من الاتى:

١) إستمرار توفير المتطلبات اللازمة للتطبيق ومتابعة الإلتزام بهذه التعليمات وتذليل ما قد يواجه التنفيذ من معوقات.
٢) إعتماد السياسات والاجراءات المتعلقة بتطبيق متطلبات هذه التعليمات علي أن تشمل هذه السياسات والاجراءات علي الأقل ما يلي:

- سياسات واجراءات تصنيف الاصول المالية وإعادة التصنيف للأصول المالية سواء المعترف بها داخل المركز المالي أو خارجه والتي تنطوي علي مخاطر ائتمانية وذلك بين المراحل الثلاث لتصنيف القروض والتسهيلات الائتمانية / ادوات الدين وارتباطات القروض والضمانات المالية وادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

- سياسات واجراءات حساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) علي البنود والعناصر التي تنطوي علي مخاطر ائتمانية وكذا محددات ومعايير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المستخدمة.

٣) إعتماد نماذج الأعمال BM (Business Models) والمنهجيات (Modeling) التى تستخدم في التطبيق فى ضوء استراتيجية كل بنـــــك، بالإضافـــة الي اهمية اعتماد نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، يتضمن احتمالية التعثر PD (Probability of Default) التى تعكسها كل درجة من درجات هذا التصنيف، وكذلك اعتماد منهجية احتساب كل من معدل الخسارة عند التعثر LGD (Loss Given Default) والقيمة عند التعثر EAD (Exposure at Default) لإحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL (Expected Credit Loss) والتأكد من توافر البيانات التاريخية والمستقبلية المستخدمة وجودتها.

٤) التأكد من قياس كفاية وكفاءة نظم المعلومات وتوافر الموارد البشرية والخبرات.

٥) العمل بصورة مستمرة علي تطوير بيئة إدارة المخاطر وسياسات منح ومتابعة الائتمان والتسعير.

٦) التنسيق بين الإدارات المختلفة بالبنك ومن بينها الادارة المالية وإدارة المخاطر وإدارة تكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية وادارات الاعمال في هذا الشأن.

فضلاً عن أهمية الإلتزام التام بكافة التعليمات الرقابية الصارة عن البنك المركزى المصرى.

برجاء التفضل بالتنبيه نحو إيلاء العناية القصوى وإتخاذ الإجراءات اللازمة التى تكفل تنفيذ ما تقدم .

وفـــى حالـــة وجـــود ايـــة استفســـارات يرجـــى ارســـالها علـــى البريـــد الالكترونـــى IFRS9.committee@cbe.org.eg

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جمال نجم

البنك المركزى المصرى

" تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "

(IFRS9)

المحتويات

نطاق التطبيق..... ٣

أحكام عامة..... ٤

اولا: التصنيف والقياس..... ٧

١- الأصول المالية..... ١٠

٢- الإلتزامات المالية..... ١٤

٣- محاسبة التغطية..... ١٤

٤- المشتقات المالية التى لا تستوفي شروط محاسبة التغطية..... ١٦

ثانيا: الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)..... ١٧

١- نطاق التطبيق/الخسارة الائتمانية المتوقعة..... ١٧

٢- الإطار العام لتطبيق المعيار..... ٢٠

٣- قياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)..... ٢٦

ثالثا: متطلبات الحوكمة والرقابة الداخلية..... ٣٢

رابعا: الإفصاحات المطلوبة..... ٣٥

القيود المحاسبية..... ٣٦

نطاق التطبيق

تطبق تعليمات المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS9) على جميع البنوك وفروع البنوك الأجنبية العاملة فى مصر والخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزى وكذا فروع البنوك المصرية بالخارج، وذلك على كلا من القوائم المالية المنفردة والمستقلة والمجمعة للبنوك.

أحكام عامة

- يتعين أن يتم الإفصاح بالقوائم المالية التى سوف تصدر عن السنة المالية المنتهية فى نهاية ديسمبر ٢٠١٨/ يونيو ٢٠١٩ بأن البنك بصدد تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري إعتباراً من يناير ٢٠١٩/ يوليو ٢٠١٩ على ان يتم الإفصاح عن الاختلافات عند التطبيق عن القواعد السارية بتلك القوائم المالية والأثار المالية المحتملة الناتجة عن التطبيق.
- يتعين ألا يتم إعادة قياس الأدوات المالية المعترف بها بالقوائم المالية المقارنة ويقتصر الأمر فقط على إعادة تبويب عناصر الأصول والإلتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية محل تطبيق المعيار لأول مرة.
- يراعى لدى إعداد القوائم المالية وفقا لمتطلبات هذه التعليمات ضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار الدولى للتقارير المالية (٧) وتعديلاته (معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٠) ٠
- يتم تطبيق قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ فيما عدا ما هو وارد بهذه التعليمات، ويتم الرجوع الى معايير المحاسبة المصرية فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه القواعد والتعليمات.
- يتم خصم مخصص الإضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الأصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، فى حين يتم الاعتراف بمخصص الإضمحلال المتعلق بإرتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والإلتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بإلتزامات المركز المالي.
- يجوز للبنوك لغرض إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الاعتداد بالضمانات والكفالات الصادرة من الحكومة المصرية والبنك المركزى لمواجهة المطالبات المستحقة بالعملة المحلية.
- يجوز إستثناء أدوات الدين الصادرة عن الحكومة المصرية بالعملة المحلية من قياس خسائر الائتمان المتوقعة.
- عند حساب معدل الخسارة عند التعثر (LGD) للأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك فى مصر والخارج والأرصدة لدى البنك المركزى بالعملات الأجنبية واذون وسندات الخزانة بالعملات الأجنبية يتم تطبيق معدل (LGD %45) على الأقل.
- يتعين ان تغطى عملية حساب الاعتراف بعبء / رد مخصص الاضمحلال كافة الأصول المالية والإلتزامات العرضية، فيما عدا:

- الودائع لدى البنوك إستحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي
- الحسابات الجارية لدى البنوك.
- الأرصدة لدى البنك المركزى بالعملة المحلية.

- يجوز اجراء عمليات إعادة تصنيف للأدوات المالية ما بين الفئات الثلاث المحددة بموجب المعيار (٩) (التكلفة المستهلكة، بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر) لمرة واحدة فى بداية التطبيق وذلك بهدف تحقيق الاتساق مع تطبيق المعيار.

وعلى ان يتم الالتزام بمتطلبات المعيار بعد ذلك كما وردت بهذه التعليمات بخصوص عمليات المناقلة وإعادة التصنيف.

- يتعين عدم تعديل المنهجيات المعمول بها لغرض إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بالانظمة المطبقة الا بعد العرض على مراقبى حسابات البنك والحصول على موافقة البنك المركزى.

وفى حالة عدم الالتزام بذلك يتم قيد الفروق الموجبة الناتجة عن التعديل ضمن أرصدة إحتياطى المخاطر العام (وفقاً لما سيرد لاحقاً) خصما من صافى الأرباح القابلة للتوزيع.

- إعتباراً من بداية التطبيق، يتعين قيام كل بنك بموافاة البنك المركزى المصرى (الرقابة المكتبية) بتقرير التقييم الداخلى لكفاية رأس المال طبقا للتعليمات الصادرة فى هذا الشأن متضمنا اثر تطبيق هذه التعليمات على معيار كفاية راس المال.

- لغرض إحتساب القاعدة الرأسمالية (الشريحة الثانية / Tier 2 capital) يؤخذ بالاعتبار ما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / القروض والتسهيلات الائتمانية المدرجة فى المرحلة الاولى (Stage 1) وبما لا يزيد عن (١,٢٥%) من مجموع الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان المحتسبة وفقا للطريقة المعيارية.

- يتعين على ادارة المراجعة الداخلية بالبنك اجراء تقييم دوري مستقل (كل ستة اشهر على الاقل) لمدي الالتزام بالسياسات والاجراءات المتعلقة بتطبيق متطلبات المعيار فى ضوء هذه التعليمات وخاصة فيما يتعلق بالسياسات والاجراءات المعتمدة لتصنيف الأصول المالية وتبويبها والالتزام بنماذج الاعمال المعتمدة ومنهجيات حساب خسائر الائتمان المتوقعة والقيمة عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر ومعدلات احتمالات التعثر.

- لا يتم فصل قيمة المشتقة الضمنية (Embedded Derivatives) عن العقد المضيف لها (Host Contract) اذا كان العقد المضيف يمثل اصل مالي يندرج فى اطار الأصول المالية طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩).

إعتبارات إعداد القوائم المالية إعتباراً من بداية التطبيق:

اليوم الأول للتطبيق:

- فى تاريخ بداية التطبيق يتم دمج كلاً من الإحتياطى الخاص – ائتمان ، وإحتياطى المخاطر البنكية العام ، وإحتياطى مخاطر معيار (٩) فى إحتياطى واحد **بإسم إحتياطى المخاطر العام.**
- فى حالة زيادة مخصصات الإضمحلال المحسوبة طبقا لمتطلبات هذه التعليمات عن المخصصات المحسوبة طبقا للتعليمات السارية حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨/ يونيو ٢٠١٩ (الإضمحلال)، يتم الخصم أولاً على إحتياطى المخاطر العام، وفى حالة عدم كفايته يتم خصم الزيادة على رصيد الأرباح المحتجزة أياً كانت النتيجة مدينة أو دائنة للأرباح المحتجزة.

وفى حالة نقص مخصصات الإضمحلال المحسوبة طبقا لمتطلبات هذه التعليمات عن المخصصات المحسوبة طبقا للتعليمات السارية حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨/ يونيو ٢٠١٩، فيتم زيادة رصيد إحتياطى المخاطر العام بهذه الفروق، وفي جميع الاحوال لا يتم المساس برصيد إحتياطى المخاطر العام، كما لا يتم التصرف فيه الا بعد الرجوع الى البنك المركزى المصرى.

ويسمح بادراج رصيد هذا الاحتياطي ضمن القاعدة الرأسمالية للبنك (الشريحة الأولى).

الفترات اللاحقة للتطبيق:

يستمر العمل بتعليمات البنك المركزى بشأن أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٠٥، **وذلك على النحو التالى:**

- فى حالة زيادة المخصصات المحسوبة وفقا لأسس الجدارة الائتمانية عن مخصص الإضمحلال طبقا لهذه التعليمات، يكون بالزيادة إحتياطى المخاطر البنكية العام (بعد تكوين الإحتياطى القانونى) من توزيع صافى الربح ويدرج فى حقوق الملكية، وفى حالة عدم كفاية صافى الربح يكون هذا الإحتياطى من الأرباح المحتجزة.
- فى حالة زيادة مخصص الإضمحلال طبقاً لهذه التعليمات عن المخصصات المحسوبة وفقا لأسس الجدارة الائتمانية، يتم رد الزيادة الى الأرباح المحتجزة فى حدود ما سبق تكوينه بحساب إحتياطى المخاطر البنكية العام.

اولا: التصنيف والقياس

نموذج (نماذج) الأعمال:

- يعرف نموذج الاعمال بأنه الكيفية التى يدير بها البنك أصوله المالية لاجل توليد تدفقات نقدية.
- يجب على كل بنك إعداد وتوثيق واعتماد نموذج / نماذج الاعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلى:

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	**نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية**	▪ الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة فى اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. ▪ البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة فى المعيار المتمثلة فى وجود تدهور فى القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية أو لن ينتج عن البيع تغييرات جوهرية فى التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالاصل المالى، أو البيع لادارة مخاطر تركز الائتمان ▪ أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. ▪ ان تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع**	▪ كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. ▪ مبيعات مرتفعة نسبيا (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال للاصل المالي المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	**نماذج أعمال أخرى تتضمن** (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	▪ هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالاصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. ▪ تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ▪ ادارة الأصول المالية بمعرفة الادارة على اساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافيا للتضارب المحاسبي (الأدوات المالية المركبة). ▪ شروط تبويب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر يتعين توافر كافة الشروط التالية فى الأصول المالية التى يمكن للبنك تبويبها عند الاقتناء بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: ➢ ان تكون مسجلة فى بورصة اوراق مالية محلية أو خارجية ➢ ان يكون عليها تعامل نشط خلال الثلاثة اشهر السابقة على تاريخ الاقتناء.

تتمثل خصائص نموذج الاعمال فيما يلى:

- هيكلة مجموعة من الانشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة.
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطة – مخرجات).
- يمكن أن يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية (مثال: قروض الشركات الكبيرة / المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر / منتجات التجزئة الصغيرة).
- يمكن أن يتضمن اكثر من وظيفة/ادارة.

علماً بأنه يمكن مراقبة وملاحظة نموذج الأعمال من خلال كيفية إدارة البنك للأصول المالية وكذا المعلومات التى يتم توفيرها إلي الإدارة.

على البنك الالتزام بمتطلبات المعيار وبالبنود أدناه كحد أدنى:

١) عند إعداد نموذج (نماذج) الأعمال فإن على البنك أن يُضمِّن أنشطة وأهداف إدارة المخاطر ضمن تلك النماذج بشكل مسبق بما فى ذلك مراعاة حالات الضغط أو الظروف غير العادية وظروف إدارة السيولة وكفاية رأس المال والمتطلبات الرقابية الأخرى ومتطلبات التقارير.

٢) من الممكن إدراج أدوات صادرة عن نفس الجهة أو تحمل نفس الصفات ضمن أكثر من بند وفق نموذج (نماذج) الأعمال المطبق لدى البنك.

٣) من الممكن إجراء عمليات إعادة تصنيف لأدوات الدين المدرجة فى البنود المختلفة وفق نموذج (نماذج) الأعمال لدى البنك بشرط أن تتم عملية إعادة التصنيف فى السنة المالية التى تلي السنة المالية التى تم خلالها تعديل نموذج (نماذج) الأعمال.

٤) عند إجراء عمليات إعادة تصنيف يجب اخطار البنك المركزى المصرى بحالات إعادة التصنيف والأثر المحاسبي لها مع البيانات المالية المرحلية أو السنوية المقدمة للبنك المركزي المصري موضحاً أسباب عمليات إعادة التصنيف والتعديلات التى تمت على نموذج (نماذج) الأعمال لدى البنك.

٥) وفقاً لمتطلبات المعيار فإن هناك عوامل (داخل وخارج البنك) تؤثر فى فعالية نموذج (نماذج) الأعمال لدى البنك وقد تستدعي تلك العوامل إجراء تعديلات على نموذج (نماذج) الأعمال لدى البنك وفي هذه الحالة التى يفترض أن تكون محدودة وغير متكررة يمكن إجراء تعديل على نموذج (نماذج) الأعمال.

٦) من الممكن أن يكون لدى البنك أكثر من نموذج أعمال شرط أن تحقق كل منها الشروط المنصوص عليها فى متطلبات المعيار وأن تكون معتمدة من مجلس إدارة البنك.

ويراعى لدى إعداد نموذج (نماذج) الأعمال وإجراء عمليات التصنيف للأدوات المالية ضمن البنود المختلفة دراسة الأثار المترتبة على كل نموذج اعمال من مختلف جوانب العمل لدى البنك والمتطلبات الرقابية الأخرى مثل متطلبات إدارة السيولة وتطبيقات بازل (٣) و عملية التقييم الداخلى لكفاية رأس المال (ICAAP).

وتتولى الإدارة التنفيذية بموافقة مجلس إدارة البنك إجراء التغيرات فى نماذج الأعمال والتي يجب أن تكون نتيجة لتغيرات خارجية أو داخلية هامة ؛ على أنه قبل اجراء أي تغييرات فى نماذج الأعمال يجب الحصول على موافقة البنك المركزي المصري بعد تقديم المعلومات التالية:

- التصنيف السابق.
- أسباب تغير نموذج الأعمال.
- المدة التى ظل فيها فى فئة التصنيف السابقة.
- التصنيف الجديد.
- الأثر المحاسبي.
- اعتماد مجلس الإدارة.
- الأثر على البيانات المالية والنسب الرقابية.

١ـ الأصول المالية

يتم تصنيف الأصول المالية داخل المركز المالي الى ثلاث بنود رئيسية على النحو التالى:

- أصول مالية بالتكلفة المستهلكة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذى تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين:

يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالى:

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولى ولا يمكن الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين/القروض والتسهيلات	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

أ) أدوات حقوق الملكية:

تسجل أدوات حقوق الملكية دائماً بالقيمة العادلة ضمن إحدى البندين التاليين:

١) **أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:** حيث تقاس أدوات حقوق الملكية ضمن هذا البند بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة فى قائمة الأرباح والخسائر.

٢) **أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:** حيث تقاس أدوات حقوق الملكية ضمن هذا البند بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة فى قائمة الدخل الشامل الآخر.

أحكام عامة

على البنك الالتزام بمتطلبات المعيار وبالبنود أدناه كحد أدنى:

- في حالة التخلص من أدوات حقوق الملكية المعترف بها ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو إلغاء الاعتراف بها لا يتم ترحيل رصيد التغير فى القيم العادلة إلى الأرباح والخسائر وانما يتم تحويلها مباشرة إلى الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح التى تستحق على أدوات حقوق الملكية المدرجة ضمن أي من البندين المذكورين سلفا فى قائمة الأرباح والخسائر.
- لا يسمح بإعادة التصنيف من أو إلى البندين المذكورين سلفا بعد التصنيف لأول مرة لهذه الأصول المالية (أدوات حقوق الملكية).
- لا يسمح بتصنيف أصول مالية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائرغيرمدرجة فى سوق منظمة من جهة رسمية يمكن الدخول والخروج الفوري منه.
- يجب الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (١٣*) (القيمة العادلة) لأغراض قياس القيمة العادلة، حيث يفرض المعيار (٩) قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بما فى ذلك تلك الأدوات التى لا يتوفر لها سعر سوقي.
- أن التكلفة لا تعبر عن القيمة العادلة إلا فى حالات محدودة جداً (مثل المساهمات فى شركات حديثة التأسيس) وعليه يجب أن يتم تطوير نماذج لقياس القيمة العادلة وأن يتم موافاة البنك المركزي المصري بطرق قياس القيمة العادلة للأصول المالية التى لا يتوفر لها سعر سوقي مع الإفصاح عن الطرق المستخدمة فى قياس القيمة العادلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ب) أدوات الدين / القروض والتسهيلات :

تسجل أدوات الدين ضمن أحد البنود الثلاث التالية ووفق متطلبات المعيار (٩):

البند الاول: التكلفة المستهلكة

١. تسجل ضمن هذا البند بالتكلفة المستهلكة ولا تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة بل تخضع لمتطلبات قياس خسائر الائتمان المتوقعة (خسائر الإضمحلال).

---

*معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٥)

٢. يجب أن تلبي الأدوات المدرجة ضمن هذا البند الشروط المنصوص عليها فى المعيار والتي تتمثل فى التدفقات النقدية التعاقدية، حيث يتعين أن يكون هدف نموذج الاعمال عند اقتناء الأدوات المدرجة ضمن هذا البند هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة فقط فى كل من أصل الدين والعائد على ذلك الأصل.

٣. على البنك الالتزام بمتطلبات المعيار وبالبنود أدناه كحد أدنى:

٣,١ لا يجب أن يكون هدف نموذج الاعمال لدي البنك عند الاقتناء التخلص من هذه الأدوات قبل حلول موعد الإستحقاق المتعاقد عليه. [الا فى الحدود التى يسمح بها المعيار وهي حالات بيع غير مادية أو غير متكررة أو قريبة من موعد الإستحقاق].

٣,٢ إذا ما تضمنت نشرة الإصدار وجود حق للمصدر باستدعاء أدوات الدين قبل موعد إستحقاقها بشكل كلي أو جزئي أو قابلية تحويل أدوات الدين إلى أسهم، فإن وجود مثل هذه الشروط يحول دون قابلية إدراج أدوات الدين ضمن بند الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة.

٣,٣ فى الحالات التى يواجه فيها البنك ارتفاع جوهري فى مستويات المخاطر الائتمانية فى تلك الأدوات وفق منهجية إدارة المخاطر المطبقة لدى البنك فإنه من الممكن التخلص منها قبل حلول موعد إستحقاقها دون أن يُعتبر ذلك إخلالاً لمفهوم تطبيق نموذج الأعمال الخاص بالتكلفة المستهلكة.

٣,٤ عند التخلص منها قبل موعد إستحقاقها المتعاقد عليه فعلى البنك اخطار البنك المركزى بتفاصيل تلك الحالات وتوضيح أسباب التخلص منها.

٣,٥ تخضع الأدوات المدرجة فى هذه المحفظة إلى إحتساب الإضمحلال (الخسارة الائتمانية المتوقعة) وفقاً لما هو منصوص عليه فى متطلبات تطبيق المعيار ووفق هذه التعليمات. وتسجل الخسارة الائتمانية المتوقعة التى يتم قياسها فى قائمة الأرباح والخسائر ، وفى حالة ارتفاع القيمة يتم رد الخسارة الى حساب الأرباح والخسائر في حدود ما سبق تحميله خلال فترات مالية سابقة .

٣,٦ يتم قيد العائد المتحقق على هذه الأدوات فى قائمة الأرباح والخسائر.

٣,٧ لا يعد إعادة توزيع جزء من القروض المشتركة التى يدخل فيها البنك الى أحد أو بعض البنوك الأخرى خروج عن الاحكام السابقة.

البند الثانى : القروض والتسهيلات/أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

على البنك الالتزام بمتطلبات المعيار وبالبنود أدناه كحد أدنى:

١. تتضمن هذه المحفظة أدوات الدين التى يكون هدف نموذج الاعمال لدي البنك حيالها الاحتفاظ بها حتى موعد الإستحقاق لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية لها والبيع (محفظة لإدارة السيولة) وذلك وفق نموذج (نماذج) الأعمال المطبق لدى البنك بهذا الشأن.

٢. يتم قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة فى قائمة الدخل الشامل الآخر.

٣. يسجل العائد المستحق على هذه الأدوات فى قائمة الأرباح والخسائر.

٤. في حالة انخفاض القيمة العادلة لاحد ادوات الدين عن تكلفتها فتخضع هذه الاداة إلى إحتساب الإضمحلال (الخسارة الائتمانية المتوقعة) وفقاً لما هو منصوص عليه فى متطلبات تطبيق المعيار ووفق هذه التعليمات حيث تسجل الخسارة الائتمانية المتوقعة فى قائمة الأرباح والخسائر في حين تسجل باقي التغيرات – ان وجدت في قائمة الدخل الشامل الاخر تحت بند "التغير في القيمة العادلة"، وعند وجود ارتفاع فى القيمة بعد تخفيض الاداة بخسائر الإضمحلال يتم رد هذا الارتفاع فى قائمة الأرباح والخسائر (رد خسائر اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) وذلك فى حدود ما سبق تحميله فى الأرباح والخسائر خلال فترات مالية سابقة، واية زيادة اخري يتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل الشامل الآخر.

٥. عند التخلص من هذه الأدوات أو إلغاء الاعتراف بها يتم ترحيل الرصيد المتراكم الخاص بفروق التغير فى القيمة العادلة المسجل فى الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح والخسائر.

البند الثالث: أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

على البنك الالتزام بمتطلبات المعيار وبالبنود أدناه كحد أدنى:

١. تسجل أدوات الدين فى هذا البند وفقاً لنموذج (نماذج) الأعمال المطبق لدى البنك بهذا الشأن، حيث أن هذه الأدوات لا تدرج ضمن المحفظتين السابقتين.

٢. تسجل التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة لهذه الأدوات فى قائمة الأرباح والخسائر.

٣. يسجل العائد المستحق على هذه الأدوات فى قائمة الأرباح والخسائر.

٤. لا تخضع الأدوات ضمن هذه المحفظة إلى قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

ووفقاً لنموذج (نماذج) الأعمال الخاص بهذا البند فإن الأدوات التى تسجل ضمن هذا البند يتعين ان تكون مسجلة فى سوق مالية محلية أو اجنبية ويمكن الدخول والخروج الفوري منه.

إعادة التصنيف

فى كافة الاحوال لا يجوز إعادة تصنيف الأصول المالية الا فقط ـ وعندما فقط ـ يقوم البنك بتغيير نموذج الاعمال وذلك يحدث فى الحالات النادرة غير المتكررة.

٢ـ الإلتزامات المالية

- يتم تسجيل وقياس الإلتزامات المالية بشكل عام بالتكلفة المستهلكة.
- إذا كان هدف نموذج الاعمال لدي البنك هو الاعتراف بالإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ففي هذه الحالة يتم قياس هذه النوعية من الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة فى قائمة الأرباح والخسائر أما التغيرات الناتجة عن مخاطر الائتمان المرتبطة بالبنك ذاته بتلك الإلتزامات فيتم الاعتراف بها فى الدخل الشامل الآخر ولا يعاد ترحيلها إلى قائمة الأرباح والخسائر حتى فى حال تحقق تلك المبالغ أو التخلص من تلك الإلتزامات.

وفى جميع الأحوال لا يجوز إعادة تصنيف الإلتزامات المالية.

٣ـ محاسبة التغطية

تتعرض البنوك لمخاطر مالية ناتجة عن طبيعة نشاطها من أهمها مخاطر تقلبات أسعار كل من الصرف والعائد والسعر، وتنتهج البنوك استراتيجيات لإدارة تلك المخاطر للتخلص أو الحد منها.

كما ان الهدف من محاسبة التغطية هو عرض أثر أنشطة إدارة المخاطر فى القوائم المالية للبنوك التى تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرض لمخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر، فى حالة أدوات حقوق الملكية التى قد حدد لها البنك أن تعرض التغيرات فى القيمة العادلة المتعلقة بها ضمن الدخل الشامل الآخر.

وتستند محاسبة التغطية الى فكرة عامة للمقاصة بين الأرباح والخسائر من اداة التغطية والبند المغطى.

فعالية التغطية Hedge Effectiveness :

هى مدى ما تم من مقاصة بين التغيرات فى القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لاداة التغطية والتغيرات فى القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى

وعند قياس فاعلية التغطية، تحدد قيمة البند المغطى على اساس القيمة الحالية بحيث يتضمن التغير فى قيمة البند المغطى اثر القيمة الزمنية للنقود

أنواع التغطية

١. **تغطية القيمة العادلة (Fair Value Hedge):** ومن امثلة ذلك التغطية من خطر التعرض للتغيرات فى القيمة العادلة لاداة الدين بمعدل عائد ثابت والتى تنشأ عن التغيرات فى معدلات العائد، ومثل هذه التغطية يمكن الدخول فيها من قبل المصدر أو من قبل حامل الاداة.

٢. **تغطية التدفقات النقدية (Cash Flow Hedge)** : الغرض من تغطية التدفقات النقدية هو تأجيل الربح أو الخسارة من اداة التغطية الى فترة أو فترات تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على الأرباح أو الخسائر.

ومثال على تغطية تدفق نقدى هو استخدام المبادلة لتغيير دين بمعدل عائد متغير الى دين بمعدل عائد ثابت (تغطية تدفقات نقدية مستقبلية).

المعالجة المحاسبية

تغطية القيمة العادلة (Fair Value Hedge):

أداة التغطية

يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة فى الأرباح أو الخسائر، ومع ذلك، إذا قامت أداة التحوط بتغطية أداة حقوق الملكية التى اختار البنك تقييم التغيرات فى قيمتها العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيجب عندئذ إثبات الربح أو الخسارة عن أداة التحوط فى الدخل الشامل الآخر.

البند المغطى

اذا كان البند المغطى هو أصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، فإن الأرباح أو الخسائر من اداة التغطية يتم الاعتراف بها أيضًا من خلال الأرباح أو الخسائر.

وفى حالة كان البند المغطى عبارة عن استثمار فى أداة حقوق ملكية محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الأرباح والخسائر لكل من الاستثمارات المغطاة وأداة التغطية يتم الاعتراف بها فى الدخل الشامل الآخر.

تغطية التدفقات النقدية (Cash Flow Hedge):

يجب الاعتراف بالجزء من الربح أو الخسارة من أداة التغطية التى يتم تحديدها كتحوط فعال (أي إلى قيمة الخسارة أو الربح على التدفق النقدي المغطى) في الدخل الشامل الآخر من خلال قائمة التغير فى حقوق الملكية.

يجب الاعتراف بالجزء غير الفعال (أي الفائض عن قيمة الخسارة أو الربح من التدفق النقدي المتحوط منه) من خلال الأرباح والخسائر.

مثال على أنواع محاسبة التغطية

تغطية القيمة العادلة

أن يقتنى البنك سندات حكومية بعائد ثابت والتي تعرض البنك لمخاطر أسعار العائد فيقوم البنك بعمل عقد مبادلة أسعار عائد (Interest Rate Swaps) مع بنك اخر ليتلقى عائد متغير ويدفع عائد ثابت.

وبالتالي فإن التغير فى القيمة العادلة لتلك السندات يقابلها التغير فى القيمة العادلة للمشتقة المالية (IRS)

بدون تطبيق محاسبة التغطية سيقوم البنك بإثبات التغير فى القيمة العادلة للمشتقة المالية بقائمة الأرباح والخسائر أما السندات الحكومية فإنها قد تكون مثبتة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل وهذا ينشئ تضارب محاسبي (Accounting Mismatch) .

عند تطبيق محاسبة التغطية فإن البنك يقوم بإدراج التغير فى القيمة العادلة للمشتقة فى قائمة الدخل الشامل الآخر بدلا من قائمة الأرباح والخسائر لتلافي التضارب المحاسبي.

ويتم الالتزام بمتطلبات المعيار المتعلقة بمحاسبة التحوط، حيث يهدف إطار العمل المحاسبي لتسجيل أنشطة محاسبة التحوط وفقاً للمعيار إلى جعل تلك الأنشطة أكثر ارتباطاً مع أنشطة إدارة المخاطر لدى البنك.

٤- المشتقات المالية التى لا تستوفي شروط محاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات المالية التى لا تنطبق عليها محاسبة التحوط - ضمن بند الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة فى قائمة الأرباح والخسائر وفق متطلبات المعيار.

ثانيا: الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)

يتضمن هذا البند عرض متطلبات المعيار (٩) ومتطلبات البنك المركزي لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات الائتمانية التى تقع ضمن نطاق المعيار وذلك من حيث كيفية وآلية إدراج أدوات الدين/ القروض والتسهيلات الائتمانية وكذلك من حيث منهجية إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وذلك على النحو التالى:

١ـ نطاق التطبيق/الخسارة الائتمانية المتوقعة

وفقاً لمتطلبات المعيار يطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي (باستثناء ما يتم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر وأدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر):

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- عقود الضمانات المالية.
- إرتباطات القروض.
- القروض والتسهيلات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية.
- الأرصدة المدينة الناتجة عن عمليات البيع مع التعهد بإعادة الشراء.
- العوائد المستحقة على أرصدة القروض والتسهيلات الإئتمانية والأرصدة لدي البنوك – بخلاف التى يقل تاريخ إستحقاقها عن شهر من تاريخ المركز المالي
- الأرصدة المدينة الأخرى التى لا يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- كمبيالات القبول وإعتمادات الإستيراد المعززة المدرجة ضمن الإلتزامات العرضية.

ويستثنى من إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ما يلى:

- الودائع لدى البنوك إستحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي
- الحسابات الجارية لدى البنوك.
- الأرصدة لدى البنك المركزى بالعملة المحلية.

كما يجوز للبنوك ما يلى:

- الاعتداد بالضمانات والكفالات الصادرة من الحكومة المصرية والبنك المركزى لمواجهة المطالبات المستحقة بالعملة المحلية، وذلك لغرض إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- استثناء أدوات الدين الصادرة عن الحكومة المصرية بالعملة المحلية من قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

في تاريخ كل قوائم مالية (سنوية أو دورية) يتعين إتباع التعليمات التالية عند حساب والاعتراف بعبء / رد مخصص خسائر الائتمان للبنود السابق الاشارة اليها .

- تقسيم الأدوات المالية الي مجموعات ذات مخاطر ائتمان متجانسة ، وفي هذا الاطار يمكن الاسترشاد بالأسس التالية:

- **نوع المنتج** بالنسبة لقروض ومديونيات التجزئة المصرفية وقروض المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- **نوع القروض والتسهيلات الائتمانية** للشركات والمؤسسات الكبيرة والمتوسطة.
- **الدول** بالنسبة لأدوات الديون السيادية (المحلية أو الأجنبية).
- **المناطق الجغرافية** بالنسبة للأرصدة لدي البنوك ومؤسسات التمويل والاستثمار.
- **الضمانات – تاريخ الإستحقاق – الصناعة.**

- لكل مجموعة ذات مخاطر ائتمان متشابهة يتم تصنيف أدوات الدين التى تتضمنها المجموعة طبقا لنظام التصنيف الداخلي للبنك، ويتم استخدام التصنيف الائتماني الصادر عن أحد وكالات التصنيف الدولية (Capital Intelligence - Fitch - S&P - Moody's) بالنسبة لأدوات الديون الخاصة بالدول او بالنسبة للأرصدة لدي البنوك ومؤسسات التمويل والاستثمار.
- يمكن الاسترشاد بالعناصر التالية – كحد ادني – بالنسبة لتصنيف القروض والتسهيلات للمؤسسات والمشروعات المتوسطة.

المؤشرات المالية (الحجم والجودة واتجاهات التدفقات النقدية)	عناصر اخرى	عوامل تخص الصناعة
• جودة الأرباح وقوة التدفقات النقدية من العمليات المستمرة • احتياجات التمويل (تعتمد بدرجة بسيطة على التمويل الخارجي للنمو والاستمرار) • جودة المركز المالي (السيولة ودورة تحول الأصول وجودة الأصول وتنوعها وإنخفاض الأصول غير الملموسة)	• الرقابة الداخلية • البيئة والنظام القانوني المحلي أو الدولي • الإلتزامات المحتملة والضمانات والدعاوي القضائية والمصادر الخارجية لتقديم الخدمات • نزاهة وخبرة الادارة	• الالتزام بمتطلبات البيئة • مركز الشركة بالاسواق • المنافسة • مخاطر التوريد وعدد الموردين ومصادرهم ومواقعهم الجغرافية • تعرض الصناعة للتغيرات التكنولوجية • المرونة فى التسعير وحساسية الاسعار

المؤشرات المالية (الحجم والجودة واتجاهات التدفقات النقدية)	عناصر اخري	عوامل تخص الصناعة
• مؤشرات السيولة • الرافعة المالية والشغيلية ومرونة التمويل • القدرة على الوصول الي الاسواق • معدل غطاء العائد • تواريخ الإستحقاق المستقبلية • غرض التسهيل وهيكله • تغطية مخاطر سعر الصرف • التصنيف لدي وكالات التصنيف العالمية • جودة المراجعة الخارجية • جودة المعلومات • معايير المحاسبة المستخدمة ومؤهلات المراجعين	• الرقابة المالية • مهارات التسويق • الهيكل المالي للمنشأة • ادارة المخاطر لدي المنشأة • سياسات الموارد البشرية • علاقة المنشأة مع البنوك • الاطراف المرتبطة	للانخفاض

- **بالنسبة لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة للأفراد ؛ يتم التقييم على أساس المجموعات على أن يتم تكوين المجموعات على أقل تقدير طبقا لنوع المنتج كالتالي:**
  - البطاقات الائتمانية.
  - القروض الشخصية.
  - القروض العقارية.
  - الحسابات الجارية المدينة.
- **بالنسبة لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ يتم التقييم على أساس المجموعات، وعلى ان يتم تصنيف المجموعات داخل كل نوع من تلك الشركات طبقا لحجم المبيعات السنوى.**
- **بالنسبة لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة للمؤسسات والشركات المتوسطة يتم التقييم على أساس المجموعات للمرحلة الأولى ، وعلى أساس فردى للمرحلتين الثانية والثالثة.**

الحسابات الجارية المدينة:

- عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمرحلتين الاولى والثانية يتعين حساب القيمة المعرضة للخطر الائتماني وقت التعثر (EAD) على اساس المستخدم مضافا اليه القيمة المتوقع استخدامها من الحدود المصرح بها .

٢- الإطار العام لتطبيق المعيار

أ. **يجب تصنيف جميع القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات الدين التى تخضع لقياس وحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن احدى المراحل الثلاث الموضحة أدناه:**

(مع ملاحظة أنه يجب تحديث هذه العملية كاملة عند كل تقارير مالية مرحلية أوسنوية).

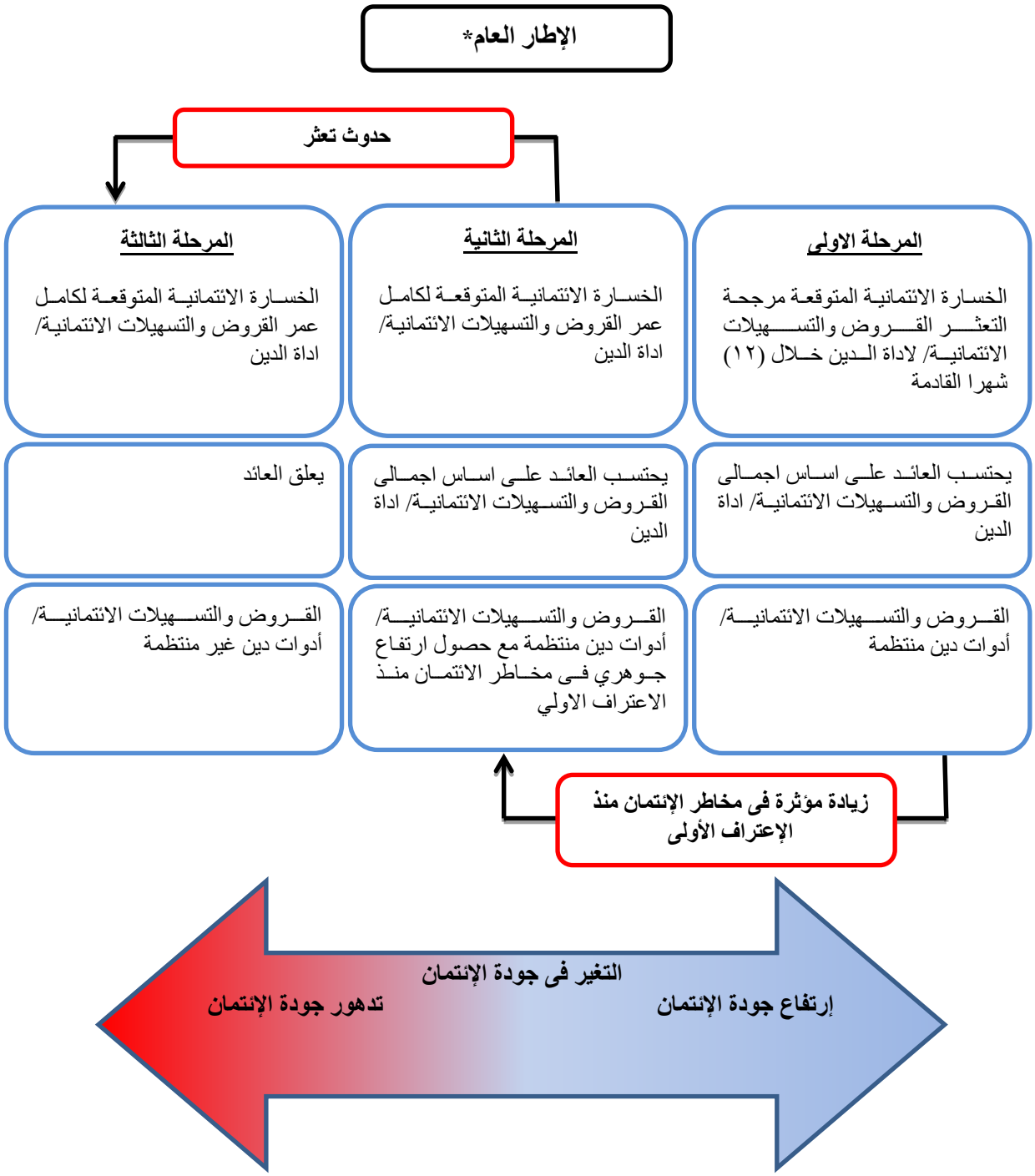

* يحدث عند كل إعداد للبيانات المالية

المرحلة الأولى:

١. تتضمن القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات الدين التى لم يحدث زيادة جوهرية فى مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي بها، وتعتبر مخاطر الائتمان منخفضة فى حال توافر الشروط التالية:

١,١ مخاطر احتمال تعثر منخفضة.

١,٢ المدين له مقدرة عالية فى الأجل القصير على الوفاء بإلتزاماته.

١,٣ لا يتوقع حدوث تغيرات معاكسة فى الاقتصاد وفي بيئة العمل فى الأجل الطويل تؤثر سلباً فى قدرة المدين على الوفاء بإلتزاماته (مؤشرات الاقتصاد الكلي واختبارات الضغوط).

٢. الخسارة الائتمانية المتوقعة تمثل الخسارة المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر التى قد تحدث خلال (١٢) شهراً القادمة من تاريخ إعداد التقارير المالية .

المرحلة الثانية:

١. تتضمن القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات الدين التى حدث زيادة جوهرية فى مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي بها، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التعثر بعد نظراً لعدم وجود دليل موضوعي يؤكد حدوث التعثر.

٢. تتضمن القروض والتسهيلات الائتمانية التى حددها البنك بانها عالية المخاطر عند الاعتراف الأولى.

٣. تحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين وهي تمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن كل احتمالات التعثر خلال المدة الزمنية المتبقية من عمر القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين، وبحيث يتم إحتساب المتغيرات الثلاث وهي احتمالية التعثر والتعرض عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر لكامل عمر القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين.

٤. تضمن المعيار بعض المؤشرات – على سبيل المثال لا الحصر – والتي تعتبر ملائمة لتقييم حدوث ارتفاع فى مستوى مخاطر الائتمان (مؤشرات حدوث تغيرات جوهرية سلبية فى مخاطر الائتمان):

٤,١ تخفيض التصنيف الائتماني الداخلي الفعلى أو المتوقع للمقترض أو للقروض والتسهيلات الائتمانية / لأداة الدين حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك.

٤,٢ الإنخفاض الجوهري الفعلى أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للقروض والتسهيلات الائتمانية / لأداة الدين.

٤,٣ تغيرات سلبية جوهرية فى أداء وسلوك المقترض مثل التأخر فى تسديد الأقساط أو عدم الرغبة فى التجاوب مع البنك.

٤,٤ الحاجة إلى إعادة تنظيم التزامات الطرف المدين (هيكلة الإلتزامات) بسبب ضعف القدرة على السداد أو تراجع التدفقات النقدية أو الحاجة إلى تعديل الشروط التعاقدية مع الطرف المدين أو الغاء (التنازل عن) بعض الشروط التعاقدية القائمة بسبب وجود تجاوزات فعلية/ متوقعة للشروط الحالية نظراً لعدم قدرة الطرف المدين على الاستمرار مع البنك ضمن الإطار التعاقدي القائم ومثال ذلك منح الطرف المدين فترات سماح سواءً للعائد أو لأصل الأداة/ التعرض لم يكن متعاقد عليها أصلاً أو رفع معدلات العائد / العائد للفترات المستقبلية.

٤,٥ توافر معلومات للبنك عن وجود مستحقات على الطرف المدين سواء لدى البنك أو لدى أي طرف دائن آخر تؤثر في قدرته على السداد .

٤,٦ زيادة فى أسعار العائد على القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين نظراً لزيادة مخاطر الائتمان للطرف المدين فى المرحلة الحالية (ارتفاع أسعار المخاطر) مقارنة مع الأسعار عند اقتناء (إنشاء أو شراء) القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين.

٤,٧ التغيرات السلبية الفعلية أو المتوقعة فى النشاط التشغيلي للمقترض مثل (إنخفاض الايرادات/ هامش الربح الفعلى أو المتوقع، ارتفاع مخاطر التشغيل، عجز فى رأس المال العامل، تراجع جودة الأصول، زيادة الرافعة المالية، ضعف وتراجع فى السيولة، مشاكل إدارية، توقف جزء من أنشطة العميل وغيرها) والتي قد تؤثر جوهرياً فى قدرة المقترض على السداد.

٤,٨ التغير فى منهجية ادارة الائتمان فى البنك للقروض والتسهيلات الائتمانية / لأداة الدين بسبب ظهور مؤشرات وتغيرات سلبية فى مخاطر القروض والتسهيلات الائتمانية / للأداة بحيث يتوقع أن تصبح إدارة مخاطر القروض والتسهيلات الائتمانية / للأداة أكثر تركيزاً وبطريقة حثيثة والإبقاء عليها تحت المراقبة أو أن يتم التدخل من البنك مع الطرف المدين لإدارة القروض والتسهيلات الائتمانية / الأداة.

٤,٩ التغيرات الهامة (الجوهرية) فى شروط القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين والتي كانت لتوضع بشكل مختلف فى حال تم إصدار (إنشاء) القروض والتسهيلات الائتمانية /هذه الأداة حديثاً أو بتاريخ إعداد البيانات المالية (مثل تشديد الشروط، زيادة الضمانات والكفالات)، وذلك بسبب الزيادة فى مخاطر القروض والتسهيلات الائتمانية / الأداة منذ الاعتراف الأولي.

٤,١٠ الارتفاع الجوهري فى مخاطر الائتمان للقروض وتسهيلات الائتمانية / لأدوات دين أخرى تعود لنفس المقترض من مقرضين آخرين.

٤,١١ التغيرات السلبية فى قيمة أي من الضمانات أو الكفالات المقدمة من طرف ثالث والمقدمة مقابل الإلتزامات والتي قد تؤدي الى إنخفاض الحافز للمقترض على الوفاء بالتزاماته أو لها تأثير سلبي على احتمالية التعثر(PD).

٤,١٢ التغيرات السلبية فى نوعية الكفالات المقدمة من المساهمين أو الشركة الأم اذا كان لديهم الحافز أو القدرة المالية على منع التعثر من خلال رأس مال أو ضخ نقد.

٤,١٣ التغيرات السلبية الناتجة عن تخفيض الدعم المالي من الشركة الأم أو من الجهات الشقيقة والتي من المتوقع أن تؤثر سلباً على قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته الائتمانية التعاقدية.

٤,١٤ التغيرات السلبية الجوهرية فى مؤشرات السوق الخارجية لمخاطر الائتمان لأداة دين/ لقروض وتسهيلات الائتمانية معينة أو لأداة/ لتعرض مشابهة ولها نفس الأجل، أو التراجع فى اسعار الأدوات المالية الصادرة عن المقترض مثل السندات والاسهم وغيرها من المعلومات السلبية فى السوق عن المقترض).

٤,١٥ التغيرات السلبية فى المؤشرات الداخلية لأسعار مخاطر الائتمان الناتجة عن الارتفاع فى مخاطر الائتمان منذ بداية العلاقة (إنشاء/ شراء)، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع هامش الائتمان (Credit spread) الذي كان لينتج فى حال إصدار تعرض ائتماني جديد بنفس الشروط ومع نفس الطرف المدين أو إصداره بتاريخ إعداد البيانات المالية.

٤,١٦ التغيرات السلبية الفعلية أو المتوقعة فى بيئة الأعمال وفي الظروف المالية والاقتصادية والتي من المتوقع أن تؤثر سلباً فى قدرة المقترض على تسديد التزاماته ومثال ذلك (الارتفاع الفعلى أو المتوقع فى أسعار العوائد، الارتفاع الجوهري الفعلى أو المتوقع فى معدلات البطالة).

٤,١٧ التغيرات السلبية الفعلية أو المتوقعة فى البيئة التشريعية أو الاقتصادية أو التكنولوجية التى يعمل فيها المقترض والتي قد ينتج عنها تراجع جوهري سلبي فى قدرة المقترض على السداد ومثال ذلك إنخفاض حجم الطلب على منتجات المقترض نتيجة لتغيرات تكنولوجية.

<u>التوقف عن السداد</u>

- تدرج قروض وتسهيلات المؤسسات ، والمشروعات المتوسطة ، و الصغيرة ، ومتناهية الصغر ، والتجزئة المصرفية ضمن هذه المرحلة اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٦٠) يوم على الأكثر وتقل عن (٩٠) يوم.

علما بأن هذه المدة (٦٠ يوم) ستنخفض بمعدل (١٠) ايام سنويا لتصبح (٣٠) يوما خلال (٣) سنوات من تاريخ التطبيق.

المرحلة الثالثة:

١. تتضمن أدوات الدين التى يتوفر دليل/أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) وفي هذه الحالة تحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين.

٢. تهمش العوائد على الحسابات المدرجة فى هذه المرحلة ويستمر البنك بالتهميش طالما بقيت الحسابات ضمن هذه المرحلة.

٣. أشار المعيار إلى مجموعة من العوامل التى تؤثر وتوفر دليل على حصول تعثر ائتماني ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

٣,١ إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد فى المؤشرات المالية).

٣,٢ عدم الالتزام بالشروط التعاقدية مثل وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (٩٠) يوم.

٣,٣ قيام البنك باعدام جزء من الإلتزامات المترتبة على المدين لأسباب تتعلق بصعوبات مالية تواجه الطرف المدين وعدم مقدرته على سداد كامل الإلتزامات فى مواعيدها.

٣,٤ وجود مؤشرات واضحة تدل على توقع قرب إفلاس الطرف المدين.

٣,٥ عدم وجود سوق نشط لأداة مالية بسبب صعوبات مالية يواجهها الطرف المدين.

٣,٦ اقتناء (شراء أو إنشاء) أداة دين بخصم كبير يمثل خسارة ائتمانية.

ب. أحكام عامة:

١. على البنك دراسة وتقييم وتقدير المخاطر الائتمانية لكافة حسابات العميل واطرافة المرتبطة التى قد أدرجت أي من قروضه وتسهيلاته الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3) بحيث يكون البنك على قدر كاف من العلم بحجم تلك المخاطر.

٢. على لجنة المراجعة التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة الإضمحلال) المحددة من قبل البنك والتأكد من كفايتها عند اصدار كل بيانات مالية دورية أو سنوية.

٣. **الترقي بين المراحل (stage 3.2.1)**

عند حدوث تحسن على نوعية الائتمان وتوفر أسباب كافية وموثقة تجعل من الممكن نقل القروض والتسهيلات الائتمانية من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية أو من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى، فإن عملية النقل يجب أن لا تتم إلا بعد التحقق من تحسن الوضع الائتماني للقروض والتسهيلات الائتمانية، و لا يعتد بالتسديد المبكر للأقساط لغرض نقل الدين إلى مرحلة أفضل.

٣,١ **الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى**

يتعين الا يتم نقل الاصل المالى من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولي الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولي وسداد كامل المتأخرات من الاصل المالى والعوائد وبعد مرور فترة ثلاثة شهور من الانتظام فى السداد واستيفاء شروط المرحلة الاولي.

٣,٢ **الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية**

يتعين الا يتم نقل الاصل المالى من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

١) استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

٢) سداد ٢٥% من أرصدة الاصل المالى المستحقة بعد سداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة – حسب الاحوال.

٣) الانتظام فى السداد لمدة ١٢ شهرا على الاقل.

٤. وفقا لمتطلبات تطبيق المعيار فإن الأصل فى سداد الإلتزامات المترتبة على أي طرف مدين هو التدفق النقدي الناتج من نشاط العميل، وعليه فإن الدراسات الائتمانية يجب أن توضح التدفقات النقدية المتوقعة بشكل دقيق ومستند إلى بيانات مالية مدققة تعكس قدرة الطرف المدين على توفير تلك التدفقات النقدية.

وبالنسبة للقروض والتسهيلات الإئتمانية التى تمنح فترة سماح على البنك القيام بإعداد دراسة تفصيلية عن التدفقات النقدية التى توضح قدرة المدين على السداد.

٥. تقييم المخاطر الائتمانية والقدرة على الوفاء بالإلتزامات للطرف المدين يجب أن تتم بغض النظر عن الضمانات أو مخففات المخاطر المقدمة من الطرف المدين.

في حال توفر ما يدل على وجود زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان - وبغض النظر عن المرحلة الحالية المصنفة ضمنها القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين- فعلى البنك أن يقوم بإعادة الإدراج ضمن أي من المرحلتين (الثانية أوالثالثة) وبشكل يتسق مع درجة المخاطر التى تحملها وأن يتم تحديد خسائر الإضمحلال اللازمة مقابلها.

٣- قياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)

أ.

الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL) = PD% x EAD x LGD%

- Probability of Default (PD): إحتمالية التعثر
- Exposure at Default (EAD): القروض والتسهيلات الإئتمانية عند التعثر
- Loss Given Default (LGD): معدل الخسارة عند التعثر

ب. **القياس على أساس فردي أو مجموعات متجانسة (المحفظة):**

١. يتم قياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس فردي (قروض وتسهيلات ائتمانية / أداة دين) أو على أساس مجموعات متجانسة (محفظة من القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات الدين)، ويجب أن تحمل مخاطر ائتمان متشابهة ومثال ذلك أن تتشارك أدوات الائتمان بعدة عناصر مما يلي (على سبيل المثال لا الحصر):

- نوع المنتج الائتماني (نوع القروض والتسهيلات الائتمانية / الأداة).
- التصنيف الائتماني الداخلي أو درجة الجدارة الائتمانية.
- نوعية الضمانات (مخففات المخاطر).
- تاريخ الاقتناء.
- العمر الزمني المتبقي.
- القطاع.
- المنطقة الجغرافية.
- سعر العائد.

وبالنسبة للقروض والتسهيلات الائتمانية لعملاء المرحلة الثالثة يتم القياس على أساس فردى اخذا فى الاعتبار القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية المتوقعة لدى حساب معدل الخسائر عند التعثر LGD.

٢. علماً أنه من الممكن عملياً وجود أكثر من محفظة لقروض والتسهيلات الائتمانية / لأدوات أو منتجات ائتمانية معينة ، ومثال ذلك توزيع قروض السيارات على أكثر من محفظة لتكون كل منها معبرة ومتشابهة بشكل موضوعى فى مخاطرها ومواصفاتها الائتمانية.

ج. **قياس الجودة الائتمانية:**

١. عند إعداد البيانات المالية يتم مقارنة مستوى مخاطر الائتمان بتاريخ البيانات المالية مع تلك الموجودة منذ الاعتراف الأولى بكل القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة دين ضمن نطاق المعيار لإحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة كون مخاطر الائتمان عادة تظهر بشكل تدريجي وتبنى عبر الزمن ولا تظهر دفعة واحدة.

٢. يفترض أن يكون القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين الخاضعة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات مخاطر منخفضة عند الاعتراف الأولي بها ومسجلة بالمرحلة الأولى، إلا إذا توفر دليل موضوعي حول وجود مخاطر ائتمان جوهرية فى الائتمان عند الاعتراف الأولي (ومثال ذلك شراء أو اقتناء أداة دين/ قروض وتسهيلات الائتمانية بخصم كبير).

د. **قياس احتمالية التعثر (PD):**

١. القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات الدين المدرجة فى المرحلة الأولى فإنه لغرض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة فإنه يتم الأخذ بالاعتبار احتمالية التعثر لمدة (١٢) شهراً التالية لتاريخ إعداد التقرير.

٢. القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات الدين المدرجة فى المرحلتين الثانية والثالثة يتم الأخذ بالاعتبار احتمالية التعثر على مدى حياة الأصل إعتباراً من تاريخ اعداد التقرير (مع مراعاة ما هو مطلوب بخصوص القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات الدين الدوارة مثل الجاري المدين حيث يتم دراسة سلوكها لمعرفة العمر الزمني المتوقع لها والذي يمتد إلى ما بعد التاريخ التعاقدي لها).

٣. ان تطبيقات المعيار بخصوص قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة تأخذ فى الاعتبار النظرة المستقبلية، لذلك فإنه من الواجب على البنوك ولدى قيامها بتطوير الأنظمة لديها أن تأخذ العوامل التالية بالاعتبار:

٣,١ البيانات التاريخية: والتي تعبر عن معدلات التعثر التاريخية مضافاً لها العلاقة مع مؤشرات الاقتصاد الكلي.

٣,٢ تعديل البيانات التاريخية بالمعلومات عن الأوضاع الحالية للقروض والتسهيلات الائتمانية / لأدوات الدين (المؤشرات الكمية والنوعية المالية وغير المالية).

٣,٣ تعديل البيانات التاريخية والحالية بالتنبؤات المستقبلية الكلية والجزئية (مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات القروض والتسهيلات الائتمانية) متضمنة أثر اختبارات الضغوط ونتائجها.

٤. إعتبارات حساب معدل احتمال التعثر (Probability of Default PD):

٤,١ يتم تحديد معدل احتمالات التعثر على اساس معدل التعثر التاريخي على مدار من ٣ – ٥ سنوات سابقة معدلة بالمعلومات المستقبلية المتوقعة (Forward Looking Information) لمؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة ١٢ شهر المستقبلية للقروض والتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الاولي وعلى مدار حياة الاداة المالية بالنسبة للقروض والتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثانية.

٤,٢ تتمثل المعلومات المستقبلية المتوقعة فى التغير فى مؤشرات الاقتصاد الكلية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا التالية لتاريخ التقرير المالي بالنسبة للقروض والتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة الاولي ، ولمدة حياة الاصل المالي من تاريخ التقرير المالي بالنسبة للمصنفة ضمن المرحلة الثانية.

٤,٣ يتم الحصول على مؤشرات الاقتصاد الكلية من البيانات الصادرة عن الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري أو وكالات التصنيف الائتماني الدولية (Fitch – S&P - Moody's – Capital Intelligence) أو الجهات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

٤,٤ بالنسبة للأرصدة المحتفظ بها لدي البنوك التى تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمال التعثر (probability of default) على أساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية (Capital Intelligence – Fitch – S&P - Moody's) ، وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسى، كما تعامل فروع البنوك الأجنبية التى تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها.

٤,٥ تصنيف الأرصدة والحسابات لدي البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية:

التصنيف عند بداية التعامل	التصنيف بعد التعامل							
	AAA	AA	A	BBB	BB	B	CCC	CC
AAA	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الثالثة
AA		المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الثالثة
A			المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الثالثة
BBB				المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الثالثة
BB					المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الثالثة
B						المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الثالثة
CCC							المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
CC								المرحلة الثانية

٤,٦ يتم ادراج الأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك غير المصنفة ضمن المرحلة الثانية.

ه. اختبارات الضغوط:

تعتبر اختبارات الضغط من المتطلبات التى يتوجب اعتبارها جزء من عملية الإحتساب لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، لذلك يتعين على البنوك إجراء ثلاثة سيناريوهات على الأقل لدراسة التنبؤات المستقبلية ومعرفة أثرها على متغيرات نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، حيث تمثل هذه السيناريوهات كل من سيناريو عادي (Basic) وسيناريو أسوأ وسيناريو أفضل.

إذ أنه ووفقاً لمتطلبات المعيار فإن إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يجب أن يعكس وبدون أي تحيز القيمة الاحتمالية المرجحة والتي يتم تحديدها اعتماداً على تقييم مجموعة من النتائج المتوقعة بدلاً من الاعتماد على أفضل السيناريوهات أو أسوأها.

و. العجز فى التدفقات النقدية:

يمثل العجز فى التدفقات النقدية الفرق ما بين التدفق النقدي الذي يجب أن يحصل عليه البنك بموجب الشروط التعاقدية مع الطرف المدين والتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الطرف المدين. وعليه فإن التوقع بعدم التزام الطرف المدين بسداد أي مبالغ أو سدادها فى موعد لاحق لموعد سدادها الأصلي حسب العقد يجب أن تعكسه الخسارة الائتمانية المتوقعة.

ز. القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر (EAD):

لأغراض إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ووفقا لمتطلبات المعيار فإن القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر قد لا تمثل بالضرورة الرصيد القائم فى حينه، بل يتوجب الأخذ بالاعتبار المبالغ التى قد يتم استخدامها مستقبلا من قبل الطرف المدين ومثال ذلك:

١. **الجزء غير المستخدم من القروض والتسهيلات الائتمانية**: حيث يؤخذ بالاعتبار المبالغ التى قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين مستقبلا (لا يعتد بحق البنك فى الغاء العقود دون الرجوع للعميل) **وذلك بناء على دراسة تتم فى داخل البنك تحدد حجم الاستخدام من التسهيلات مثل الجاري مدين وبخلاف ذلك يتم اعتبار كامل التسهيلات على انه يمثل الرصيد عند التعثر وكذلك الأمر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الأخرى المتاحة للعملاء مثل تمويل الإعتمادات و خصم الكمبيالات.**

٢. **التسهيلات والإلتزامات غير المباشرة:** يتعين إحتساب الخسارة الائتمانية التى قد تتحقق عليها من خلال **إحتساب احتمال** وتوقيت سحب أو سداد تلك المبالغ ومقدارها **واحتمال تعثرها** ووفق ذات المنهجية المطبقة على القروض والتسهيلات الإئتمانية.

٣. **إعتبارات حساب القيمة عند التعثر:** يتم حساب القيمة عند التعثر على النحو التالي:

الأرصدة المباشرة القائمة فى تاريخ المركز المالي
(+) الجزء غير المستخدم من الحدود الائتمانية X معامل التحويل الائتماني (Credit Conversion Factor CCF)
(+) الضمانات المالية (الأرصدة القائمة X معامل التحويل الائتماني (Credit Conversion Factor CCF)
(+) العوائد المستحقة المتعلقة بالاصل المالي فى تاريخ التقرير المالي

- يتعين استخدام اكبر فترة عند حساب مدة حياة الاصل يمكن تقديرها حتي وان اختلفت عن فترة الائتمان التعاقدية وذلك عند حساب القيمة عند التعثر.

ح. القيمة الزمنية للنقود:

ان الخسارة الائتمانية المتوقعة تمثل القيمة الحالية لكامل العجز المتوقع فى التدفقات النقدية على مدى العمر الزمني للقروض والتسهيلات الائتمانية / لأداة الدين، وعليه فإن معامل الخصم الذي يستخدم لأغراض إحتساب القيمة الحالية (لتاريخ البيانات المالية) يمثل سعر العائد الفعلى (EIR) الممنوح على القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين.

ط. معدل الخسارة عند التعثر (LGD) (الضمانات/مخففات المخاطر):

١. عند إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يؤخذ بالاعتبار الخسارة بافتراض حصول التعثر بعد إحتساب القيمة القابلة للاسترداد من القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين وتوقيت الاسترداد والضمانات المقدمة مقابل منح القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين ولا يوجد أي مانع يحول دون تسييل الضمانات.

٢. للوصول إلى إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يجب أن يؤخذ بالاعتبار مراحل الوصول للضمان (التوقيت) وتحويله إلى نقد (بهدف إحتساب القيمة الحالية) (التدفق النقدي المتوقع الحصول عليه وتوقيته مطروحاً منه أي مصاريف متعلقة بالعملية).

٣. **إعتبارات حساب معدل الخسارة عند التعثر (LGD):**

- يتمثل معدل الخسارة فى المعدل المكشوف نتيجة استبعاد معدل الاسترداد المتوقع، ويتمثل معدل الاسترداد فى القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار فى الاصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوما على القيمة عند التعثر.

معدل الخسارة عند التعثر = ١ – معدل الإسترداد

$$\text{معدل الإسترداد} = \frac{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من القروض والتسهيلات/أدوات الدين والضمانات}}{\text{القروض والتسهيلات الإئتمانية / أدوات الدين}}$$

- بالنسبة الضمانات التى يتم استخدامها عند حساب معدل الخسارة عند التعثر يتعين مراعاة ما يلى:

  - عند حساب معدل الخسارة عند التعثر (LGD) للأصول المالية المصنفة ضمن المرحلة الاولي يتم الاعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما فى حكمها التى يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة فى مدي زمني قصير (٣ شهور أو اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان.

  - عند حساب معدل الخسارة عند التعثر (LGD) للأصول المالية المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية أو الثالثة يتم الاعتداد فقط بانواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري فى٦ يونيو ٢٠٠٥ بشأن اسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات فى حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

- يمكن الاعتداد بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من نشاط التشغيل كأحد عناصر تحديد معدل الاسترداد بشرط توافر البيانات والمعلومات الموثوق فيها التى يمكن من خلالها تقدير التدفقات النقدية المتوقعة.

- عند حساب معدل الخسارة عند التعثر (LGD) للأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك فى مصر والخارج والأرصدة لدى البنك المركزى بالعملات الأجنبية واذون وسندات الخزانة بالعملات الأجنبية يتم تطبيق معدل (LGD %45) على الأقل.

- يتم استخدام معدل العائد الاصلي للأصول المالية لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تسييل الضمانات.

- يتعين الاخذ فى الاعتبار اثر القدرة التسويقية وفعالية الاجراءات الخاصة بتسييل الضمانات وتكاليف البيع والتسويق على قيمة الضمانات المستخدمة عند حساب معدل التعثر.

ثالثا: متطلبات الحوكمة والرقابة الداخلية

- يهدف المعيار إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال نظرة مستقبلية مبنية على معلومات تاريخية ومعلومات حالية ومتوقعة عن القروض والتسهيلات الائتمانية، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة فعالة من مجلس إدارة البنك ومن لجانه ذات العلاقة ومن الإدارة التنفيذية على التطبيق السليم للمعيار الجديد والعمل على توفير وحماية الأنظمة المستخدمة فى التطبيق.

وعليه يقع على عاتق مجلس الإدارة مسئولية توفير هيكل وإجراءات حوكمة مناسبة تضمن التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان ووحدات العمل فى البنك وضمان تكامل العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.

وفي هذا الإطار يتوجب على البنك مراعاة ما يلي:

١. إن تطبيق الإطار العام لإحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يتطلب قدر كبير من المعلومات الكمية والنوعية سواء كانت تاريخية أو تمثل الوضع القائم أو حول التنبؤات المستقبلية أو حول مؤشرات الاقتصاد الكلي، لذلك على البنك العمل على تطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الحساب وبمشاركة من جميع وحدات العمل ذات العلاقة فى البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.

٢. ان إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقا لمتطلبات المعيار تتطلب تطبيق أنظمة آلية ونماذج إحصائية وقواعد بيانات وعليه فانه يجب أن تكون الأنظمة ذات نوعية عالية وجودة يعتمد عليها سواء من ناحية المدخلات أو عمليات التشغيل والرقابة عليها أو النتائج المستخرجة منها.

وبالتالي يتعين على ادارة البنك الالتزام بعدم اجراء أي تعديلات على نتائج ومخرجات الأنظمة بخصوص عمليات حساب وقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة والمتغيرات التى يتم حسابها إلا وفقا لسياسة معتمدة من مجلس الادارة تحدد الحالات الاستثنائية والمبررة التى يتم فيها التعديل على مخرجات الأنظمة وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية فى اتخاذ القرار فى الاستثناء أو التعديل وان تعرض هذه الحالات على مجلس الادارة أو اللجان المنبثقة عنه فى أول اجتماع لها والحصول على موافقتها، مع مراعاة ما ورد بهذه التعليمات فى هذا الخصوص.

٣. على مجلس الإدارة اعتماد نموذج (نماذج) الأعمال الذي يتم من خلاله تحديد أهداف وأسس اقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.

٤. على مجلس الإدارة ضمان قيام الوحدات الرقابية فى البنك وتحديداً إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من معقولية وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة فى إطار تطبيق المعيار والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

٥. الإفصاح بالقوائم المالية التى سوف تصدر عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بان البنك بصدد تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري على ان يتم الإفصاح عن الاختلافات عند التطبيق عن القواعد السارية بتلك القوائم المالية والأثار المالية المحتملة الناتجة عن التطبيق.

٦. يجب على البنوك والمؤسسات المالية ان تسعى لتطوير نماذج قوية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة والنظر فى التوجيهات بشأن مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الصادرة عن لجنة بازل كما انه لابد من وضع إجراءات لتقييم جودة النماذج المستخدمة فى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل دوري.

٧. يعتمد حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مجموعة واسعة من البيانات، التى قد لا تكون متاحة على الفور، بما فى ذلك تقديرات مستقبلية للعوامل (Forward-Looking) الاقتصادية الكلية والجزئية (micro & macro-economic factors) وافتراضات الإدارة بشأن العلاقة بين هذه التوقعات ومبالغ وتوقيت الاسترداد من المقترضين .فيما يتعلق بعدد السنوات التى تتوفر فيها بيانات الائتمان، يجب أن يكون لدى البنوك بيانات من ٣ -٥ سنوات كحد أدنى.

٨. انشاء قواعد حوكمة سليمة مع التركيز فى هذا الصدد على الجوانب التالية:

- جودة وتوافر البيانات.
- أي تغير فى تصنيف الأدوات المالية
- الإعداد والتوثيق والاعتماد للمنهجيات والنماذج المستخدمة.
- الافتراضات المستخدمة فى النماذج.
- الأنظمة والعمليات والضوابط الداخلية.

٩. يجب على اللجان ذات الصلة الإشراف على فعالية وصحة التقارير وذلك من خلال ما يلى:

- تحديد واستعراض ومراقبة خطط التنفيذ للمعيار والقرارات والنتائج الرئيسية.
- مراجعة إذا كانت الافتراضات والمنهجيات متفقة مع ممارسات واستراتيجيات إدارة الأعمال والمخاطر و تقييم ما إذا كانت متفقة مع تلك المستخدمة فى مجالات أخرى من الإبلاغ والتخطيط

(على سبيل المثال التوقعات المستخدمة فى المعيار مقابل تلك المستخدمة لتخطيط رأس المال)، وفى حالة عدم تحقق ما سبق ذكره يجب الإفصاح مع ذكر الاسباب.

- إنشاء إطار قوي للحوكمة والضوابط عند حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL ، مع التركيز على صحة البيانات نظرا الي الحجم الهائل من البيانات والنماذج والنظم التى لم تكن موجودة من قبل أو لم تستخدم فى التقارير المالية.
- تحديد مؤشرات الأداء الرئيسي (KPIs)Key Performance Indicators المتعلقة بحساب ECL ، وعمليات الإبلاغ المنتظم عن مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) .
- تحديد الخطة لتقديم إفصاحات عالية الجودة قبل وأثناء وبعد التطبيق.

رابعا: الإفصاحات المطلوبة

تضمن المعيار (٩) مجموعة من الإفصاحات الكمية والنوعية التى يتوجب الالتزام بها كما أن المعيار الدولي للتقارير المالية (٧*) تم تعديله بعد صدور المعيار (٩) والذي يتطلب من البنوك بالتعاون مع مراقبى الحسابات الالتزام بتلك الإفصاحات عند إعداد بياناتها المالية.

*معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠)

القيود المحاسبية

اليوم الاول للتطبيق:

اولا:

إحتياطى المخاطر العام =
- الإحتياطى الخاص ائتمان
- + إحتياطى المخاطر البنكية العام
- + إحتياطى معيار (٩)

ثانيا:

إحتساب المخصصات المطلوبة وفقا لمعيار (٩) A

إحتساب المخصصات المطلوبة وفقا للتعليمات السارية **B**

أ) فى حالة A > B

يتم خصم الفرق على إحتياطى المخاطر العام

من ح/ إحتياطى المخاطر العام

الى ح/ مخصص الإضمحلال

فى حالة عدم كفاية إحتياطى المخاطر العام

يتم خصم الزيادة على الأرباح المحتجزة ايا كانت النتيجة مدينة أو دائنة.

ب) فى حالة A < B

يتم اضافة الفرق الى حساب إحتياطى المخاطر العام

من ح/ مخصص الإضمحلال

الى ح/ إحتياطى المخاطر العام

ولا يتم المساس بهذا الإحتياطى والتصرف فيه الا بعد الرجوع الى البنك المركزى.

ويسمح بادراج أرصدة هذا الاحتياطي ضمن القاعدة الرأسمالية للبنك (الشريحة الأولى).

الفترات اللاحقة للتطبيق

اولا:

يتم حساب المخصصات وفقا لاسس الجدارة الائتمانية **A**

يتم حساب المخصصات وفقا للخسارة الائتمانية المتوقعة **B**

ثانيا:

أ) فى حالة A > B

يكون بالزيادة إحتياطى المخاطر البنكية العام من توزيع صافى الربح ويدرج فى حقوق الملكية.

ب) فى حالة B > A

يتم رد الزيادة الى الأرباح المحتجزة فى حدود ما سبق تكوينه بحساب إحتياطى المخاطر البنكية العام.